الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

# مجلة الجامعة الإسلامية

## للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ٩

يوليو - سبتمبر ٢٠٢٣ م

١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

**معلومات الإيداع**

**في مكتبة الملك فهد الوطنية**

**النسخة الورقية:**

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

**النسخة الإلكترونية:**

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

**الموقع الإلكتروني للمجلة**

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

**ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:**

asj4iu@iu. edu. sa

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

**جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية**

## هيئة التحرير

**أ.د. عبد الرحمن بن دخيل ربّه المطرفي**
**(رئيس التحرير)**
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية

**د. إبراهيم بن صالح العوفي**
**(مدير التحرير)**
أستاذ النّحو والصّرف المشارك
بالجامعة الإسلامية

**أ.د. عبد العزيز بن سالم الصاعدي**
أستاذ النّحو والصّرف بالجامعة الإسلامية

**د. إبراهيم بن محمّد علي العوفي**
أستاذ اللغويّات المشارك بمعهد تعليم اللغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة

**د. مبارك بن شتيوي الحبيشي**
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

**أ.د. محمّد بن صالح الشّنطي**
أستاذ الأدب والنّقد بجامعة جدارا–الأردن

**أ.د. علاء محمد رأفت السّيد**
أستاذ النّحو والصّرف والعروض
بجامعة القاهرة

**أ.د. عبد الله بن عويقل السّلمي**
أستاذ النّحو والصّرف
بجامعة الملك عبد العزيز بجدّة

***

قسم النشر: د. **عمر بن حسن العبدلي**

## الهيئة الاستشارية

**أ.د. محمّد بن يعقوب لركستاني**
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلاميّة

**أ.د. محمّد محمّد أبو موسى**
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

**أ.د. زكي بن سهو العتيبي**
أستاذ النّحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة

**أ.د. عبدالرزّاق بن فراج الصاعدي**
أستاذ اللغويات بالجامعة الإسلامية

**أ.د. سالم بن سليمان الحمّاش**
أستاذ اللغويات في جامعة الملك عبدالعزيز

**أ.د. محمّد بن مريسي الحارثي**
أستاذ الأدب والنقد في جامعة أم القرى

**أ.د. ناصر بن سعد الرشيد**
أستاذ الأدب والنّقد بجامعة الملك سعود

**أ.د. صالح بن الهادي رمضان**
أستاذ الأدب والنقد . تونس

**أ.د. فايز فلاح القيسي**
أستاذ الأدب الأندلسي في جامعة الإمارات العربية المتّحدة

**أ.د. عمر الصّديق عبدالله**
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية–الخرطوم

**د. سليمان بن محمّد العيدي**
وكيل وزارة الإعلام سابقًا

## قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

- عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
- مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
- كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
- مقدّمة.
- صلب البحث.
- خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
- رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

---

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

# محتويات العدد


| م | البحث | الصفحة |
|---|---|---|
| | **( نفي ما وجب للأول عن الثاني)** | |
| ١) | **أدواته وأساليبه النحوية وأبعاده الدلالية**<br>د. محمد بن جزاء بن زقحان الرويس العتيبي | ٩ |
| ٢) | **ما أجراه النّحاة من الألفاظ مُجرَى القَسَم _ دراسة نحويّة**<br>د. حسان بن نور بن عبد القادر بتوا | ٥٥ |
| ٣) | **نسبة الشّواهد الشّعرية في كتاب سيبويه**<br>د. أحمد بن عتيق بن راضي الحربي | ١٤٥ |
| ٤) | **جهودُ عليّ بن سلطان الحَكَميّ في خدمة اللّغة العربيّة**<br>د. علي بن سعيد العواجي | ٢٢٣ |
| ٥) | **صور من تكلف النحويين في شرح التسهيل لابن مالك**<br>**دراسة تطبيقية تحليلية**<br>د. عبد الله بن عثمان بن محمد اليتيمي | ٢٨٣ |
| ٦) | **المجانسة الصوتية في ظاهرة الإعراب بالحروف**<br>د. محمود رجاء حسن نوافلة<br>د. رائدة علي مراشدة | ٣٣١ |
| ٧) | **وظيفة الاعتبار في كتاب الاعتبار لأسامة بن منقذ**<br>سعيد بن عبد الله القرني | ٣٧١ |
| ٨) | **المجنون ناقداً، النقد الأدبي في رواية العصفورية لغازي**<br>**القصيبي _دراسة استقرائية تحليلية**<br>د. صالح بن عويد الحربي | ٤٣٥ |

| م | البحث | الصفحة |
|---|---|---|
| ٩) | **راهِنُ الأدب الرّقمي في المملكة العربيّة السّعوديّة**<br>**دراسةٌ وصفيّة تحليليّة**<br>د. أحمد بن عيسى الهلالي | ٤٨١ |
| ١٠) | **جائحةُ كورونا في رواية "سِيرة حُمَّى"**<br>**مقاربة إيكولوجية**<br>أمل بنت محيسن بن عواض القثامي العتيبي | ٥٣٥ |
| ١١) | **الاستغراب في الرواية السعودية :**<br>**رواية العصفورية أنموذجا**<br>د. عادل بن مصيلح المظيبري | ٥٩٩ |
| ١٢) | **الصُّورة البصريَّة في القصَّة القصيرة**<br>**بشرى خلفان أنموذجاً**<br>د. شيمة بنت محمد فالح الشمري | ٦٤٧ |
| ١٣) | **تَحَوُّلاتُ التَّجْرِبةِ الشِّعْرِيَّةِ فِي العُنْوَانِ وَالأَنَا عِنْدَ الشَّاعِرِ مُحَمَّدٍ الشَّدَوِيِّ**<br>د. فهد بن مرسي بن محمد البقمي | ٦٧٩ |
| ١٤) | **التداخل بين المذكرات والرحلة في كتاب "من ذكريات مسافر "لمحمد عمر توفيق "مقاربة إنشائية"**<br>د. طنف بن صقر العتيبي | ٧٣٣ |
| ١٥) | **الفراغاتُ النّصّيّة في ضوء نظريّة التّلقّي**<br>**دراسةٌ تطبيقيّة في شعر محمّد الثّبيتي**<br>د. ولاء قسم السيد بشير عقيد | ٧٨٣ |

# صور من تكلف النحويين في شرح التسهيل لابن مالك
# دراسة تطبيقية تحليلية

# Some Modes of Mannerism of the Grammarians In Sharh Al Tasheel of ibn Malik An Applied Analytical Study

**د. عبد الله بن عثمان بن محمد اليتيمي**

الأستاذ المشارك بقسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

البريد الالكتروني: alyateme@iu.edu.sa

## المستخلص

هـذا البحـث يشـمل قسـما نظـريا يوضـح أولا مصـطلح (التكلّـف) في اللغـة، ويكشـف السـتار عـن معنـاه عنـد النحـويين، ومرادفاتـه، مـع سـرد وتقسـيم لأسـبابه ثم يناقش البحث –بإيجاز– أثر التكلف على الدرس النحوي، في نقاط محددة.

ويشمل قسما تطبيقيا يدرس فيه الباحثُ صورا من التكلف عند النحويين في شرح التسهيل لابن مالك –رحمه الله – مناقشًا ومحللا تلك الصور؛ وموضحًا سبب حكم ابن مالك عليها بالتكلف؛ مع تأصيل وتدليل ومناقشة وإبداء الرأي.

وخلص البحث إلى عدد من التوصيات والنتائج منها:

–التكلّف آفة في اللغة، له أسبابه وآثاره، وهو سبب في اتهام الدرس النحوي بالصعوبة والتعقيد.

–حاجة الدرس النحوي إلى جهود مضاعفة من قبل الأقسام المتخصصة لكشف وإيضاح مواطن التكلف عند النحويين وتجليتها وتيسيرها.


**الكلمـات المفتاحيـة**: التكلـف، الـدرس النحـوي، ابـن مالـك، النحويـون، القاعدة، السماع.

**Abstract**

This research contains a theoretical section that first elucidated the term (Mannerism) linguistically, and clarified its meaning according to the grammarians, and its synonyms, with a narration and division of its reasons. Then the research discussed - briefly - the effect of mannerism on the grammatical lesson, based on specific points.

The research also includes an applied section in which the researcher studied modes of mannerism by grammarians in Sharh al-Tasheel of Ibn Malik - may Allah have mercy on him - discussing and analyzing these modes, explaining the reason why Ibn Malik ruled them as unnatural, with originating, proving, discussing, and giving point of view.

The research concluded with a number of recommendations and findings, including: That mannerism is a defect in language which has its causes and effects, and it is a reason for accusing the grammatical lesson of difficulty and complexity.

The need for more efforts in the syntactical lesson by the specialized academic departments to clarify the areas of mannerism among the grammarians and to manifest and simplify them.

**Keywords**: Mannerism, syntactical lesson, Ibn Malik, grammarians, rule, induction.

## مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده، وبعد:

العربية لغة القرآن الكريم، لغة إعجازه وبيانه، لغة رسول الأمة صلى الله عليه وسلم، شرف عظيم أدركه النحويون قديما؛ فهبّوا للتأليف في خصائصها وقواعدها سائرين في ذلك على طرائق متعددة ومناهج مختلفة؛ تجتمع أهدافهم حول وضع طريق واضح المعالم يسهل أخذ اللغة وإدراكها، فتنوعت أساليبهم في الدرس النحوي مجمعين على محاولة لإيصاله بأقرب صورة وأسهل عبارة وأيسر طريقة للمتلقي.

وكانوا منذ عصور النحو الأولى ينبذون التكلف في الدرس والتحليل، ويشنعون على من سلك التشدد في التأليف والشرح والتعليل، فاستدركوا على السابقين ما فاتهم، واختصروا ما أسهبوه، وجمعوا الشتات المتناثر وشرحوا الغامض ونبذوا التعقيد.

ومن هنا رأيت أن أكشف الستار عن معنى التكلف عند النحويين وذكر بعض أسبابه، وآثاره؛ مع دراسة لصور من التكلف في مرجع مهم من مراجع النحو العربي، وعند إمام همام كانت له الريادة في طرْق سبل التيسير النحوي من خلال مؤلفاته ومتونه الجامعة ومنظوماته الماتعة؛ وهو إمام النحويين: محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي.

وقسمت البحث إلى: مقدمة وتمهيد ودراسة تطبيقية لصور من التكلف النحوي في شرح التسهيل لابن مالك.

وسلكت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي مع مراعاة أسس المنهج العلمي القويم في التوثيق العلمي والعزو والنقل، وختمت بحثي بخاتمة موجزة اشتملت على أهم نتائج البحث وتوصيات الباحث، وثبت للمصادر والمراجع.

**الدراسات السابقة:**

- **مصطلح التكلف في الدرس النحوي مفهومه وأشكاله**؛ بحث منشور في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة ٢٠١٦م: وهو بحث في حدود ٦٠

صفحة، جيد في بابه عامّ يتناول مصطلح التكلف معرفا به، وساردا بعض أشكاله مناقشا ومحللا؛ لكنه لا يناقش تلك المسائل المتعلقة بكتاب شرح التسهيل لابن مالك رحمه الله، ولم يتعرض لها وانحصر جهده في صفحات الدراسة عن التكلف في عامة كتب النحو موزعا إياها على أبواب النحو مع سرد نماذج مختصرة للتكلف من كتاب سيبويه.

**الإضافة العلمية لهذا البحث:**

١. استنباط عدد من أسباب التكلف في الدرس النحوي.
٢. بيان أثر التكلف على الدرس النحوي.
٣. حصر الدراسة التطبيقية في مرجع مهم من مراجع النحو وعند علَم نحوي كان رائدا من رواد التيسير في النحو العربي؛ وهو ابن مالك –رحمه الله تعالى– في شرحه لتسهيله الذي اختار له هذا المسمى إشارة منه لهدفه الأساس من تأليفه.
٤. دراسة مسائل نحوية نص فيها ابن مالك على (التكلف) سوى المسائل التي درست في الدراسات السابقة التي لم تتخذ من هذا الشرح ميدانا لها.

فأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد فيما قدمت، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به العربية وأهلها، والحمد لله أولا وآخرا.

□

## التمهيد، وفيه مبحثان:

## المبحث الأول: في معنى التكلف ومرادفاته

التكلّف في اللغة: (تَفَعُّلٌ) من (ك ل ف) وهذه المادة تطلق ويراد بها معانٍ عدة[1]:

١. التغير: يقال: كَلِفَ وجهُه يَكْلَفُ كَلَفاً، وَهُوَ أَكلفُ: تغيَّر.

٢. وهو لون بين السّواد والحمرة، أو هو شدة في السّواد، وربما أطلق على الحمرة المشوبة بالكُدرة ويقال فيه: كَلَفٌ وكُلْفَةٌ.

٣. والتولُّعُ والحبُّ والشغف، يقال: فلان كلِف به أي: أحبّه وأُولع به، وشَغُفَ به، مع تعلُّق للقلب ومشقة وشِدّة.

٤. ويقال: تكلَّفْتُ الشَّيءَ أي: تجَشّمتُهُ على مشقّة.

وهذه المعاني المنثورة يجمعها معنى (الشِّدّة أو التّشَدد) سواء كان في اللون المذكور أو في تجشُّم العمل أو الشعور وما يتصل به[2].

**التكلف في اصطلاح النحويين:**

من خلال التعريف العام لمادة (كلف) نستطيع أن نصل لمعنى التكلف في اصطلاح النحويين بأنه:

---

(١) محمد بن مكرم ابن منظور، "لسان العرب". (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، ٩: ٣٠٧.

(٢) قال ابن فارس: "الْكَافُ وَاللَّامُ وَالْفَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِيلَاعٍ بِالشَّيْءِ وَتَعَلُّقٍ بِهِ. مِنْ ذَلِكَ الْكَلَفُ، تَقُولُ: قَدْ كَلِفَ بِالْأَمْرِ يَكْلَفُ كَلَفًا. وَيَقُولُونَ: " لَا يَكُنْ حُبُّكَ كَلَفًا، وَلَا بُغْضُكَ تَلَفًا ". وَالْكُلْفَةُ: مَا يُتَكَلَّفُ مِنْ نَائِبَةٍ أَوْ حَقٍّ". أحمد بن فارس، "معجم مقاييس اللغة". تحقيق: عبدالسلام هارون، (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٣٩٩هـ)، ٥: ١٣٦.

التمحّل والتشدد في تفسير نصٍّ ما بغية ترجيحه على غيره من دون دليل معتبر [١].

فهو إذن اجتهاد في غير محله، يفضي إلى أثر سلبي يوجب غموض الفكرة أو تشتيتها أو تعقيدها بأي صورة كانت.

والأصل أن التكلُّف مذموم وممقوت شرعا وعُرفا في كل طرائق البشر وتعاملاتهم وعباداتهم، وفي الحديث عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ فَقَالَ: «نُهِينَا عَنِ التَّكَلُّفِ»[٢].

واللغة ليست بمعزل عن ذلك كلِّه، فالأصل فيها التيسير والسهولة، وأن لا يستولي عليها التكلُّف بحال[٣].

وهناك ألفاظ لغوية تطلق عند النحويين ويراد بها (التكلُّف) الاصطلاحي ومنها:

١- التعسُّف: وأصله: "رُكُوبُ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ تَدْبِيرٍ" [٤]، وهو مصطلح يرادف عندهم التكلف ويدل عليه، عبروا به عن التكلف وقرنوا بينهما كذلك [٥].

---

(١) عادل رياض، "مصطلح التكلف في الدرس النحوي مفهومه وأهم أشكاله". *مجلة كلية دار العلوم*، ٥١، (٢٠٠٩م):١٧٠-١٧٢.

(٢) أخرجه البخاري. ينظر: محمد بن إسماعيل، "صحيح البخاري". تحقيق: مصطفى البغا، (ط٥، دمشق: دار ابن كثير، ١٤١٤هـ)، برقم: ٦٨٦٣، ٢٦٥٩/٦.

(٣) ينظر: عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، "المزهر في علوم اللغة" تحقيق: فؤاد علي منصور، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ): ٤٤٢/١.

(٤) ينظر: ابن فارس، "مقاييس اللغة"، (ع س ف): ٣١١/٤.

(٥) ينظر: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، "شرح الكتاب". تحقيق: د. سيف العريفي، *رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود*، (١٤١٨هـ): ٧٧٩، وأبو الفتح عثمان بن جني، "الخصائص". تحقيق: محمد بن علي النجار، (ط٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب): =

٢– المبالغة[١].

٣– التمحّل، وفي أصله معان عدة منها: البعدُ والتكلُّف والطول،[٢]. وكلها مفضية لما نحن بصدده [٣].

٤– البعدُ، فربما وصفوا قول نحوي أو تأويله وتحليله بأنه بعيد أو فيه بعد. [٤]

=

٣١٨/١، وأبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين". تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (ط١، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م): ٦١٦/٢.

(١) ينظر: محمد بن عبدالله بن مالك، "شرح التسهيل". تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، (ط١، القاهرة: دار هجر، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م): ٢٩٩/٣، ومحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، "شرح شافية ابن الحاجب". تحقيق: محمد الزفزاف وآخرين، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٥، مصورة): ٥٠/٤.

(٢) ينظر: ابن منظور، "لسان العرب": (م ح ل): ٦١٨/١١.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، "الإنصاف": ٣٧١/٢، وأبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: د. حسن هنداوي، (ط١، دمشق: دار القلم، ١٤١٨هـ): ٣٢١/١.

(٤) ينظر: محمد بن يزيد المبرّد، "المقتضب". تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، (ط١، بيروت، دار عالم الكتب): ٨٥/٢، وعبدالله بن الحسين العكبري "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: د. عبدالإله النبهان، ود. غازي طليمات، (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٤١٨هـ): ٢٥٧/١، وأبو البقاء يعيش بن عليّ بن يعيش، "شرح المفصل". تقديم: د. إميل بديع يعقوب، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ): ٩٢/٣

## المبحث الثاني: أسباب التكلف، وآثاره في الدرس النحوي، وفيه مطلبان:

### المطلب الأول: أسباب التكلف:

يلجأ النحويُّ إلى التكلف لأسباب متعددة، بعضها ينطلق من أهداف نبيلة، وبعضها ينطلق من أغراض عقيمة.

يقف النحويُّ أمام قاعدة مسطورة، وفكرة مطَّردة، ينازعه فيها سماعٌ طارئ قصُر عنه استقراؤه السابق، أو فاته كنهه وثبوته، فيحاول تطويع ذلك المسموع بنهجٍ ما؛ حفاظا على القاعدة واطّراد الفكرة فيها.

وهنا يظهر أن أسباب التكلف تنحصر في الآتي:

**١. ضعف الاستقراء:**

اللغة بحر واسع ونهر مادّ، عصورها متلاحقة، تطورت فيها وسائل التحصيل والتلقِّي، فما حفظه الأول وعاه الثاني وزاد عليه بما مدَّه به عصره من محفوظ قصّر عن سماعه والإحاطة به من كان قبله.

فهنا قد يجد النحوي نفسه أمام قاعدة بُنيت على مسموع فياض، مطردة مقررة بينهم، وأمام مسموع حادثٍ صحيح النقل؛ يصادم تلك القاعدة؛ فيتكلف النحوي في توجيه ذلك المسموع لينسجم مع القاعدة، فيؤول المسموع على أوجه فيها بُعدٌ وتمحّل وكُلفة تخرجها عن ظاهرها الذي قِيلت فيه، وربما صادم بها المعنى المراد، فيُحكم عليه بالتكلّف، وما ذلك إلا لأن استقراءه خانه أو خان من قبله عند تدوين القاعدة النحوية، ولو ظهر ذلك المسموع عند التدوين النحويّ ظهوره آخرا لارتكزت عليه القاعدة والمسألة، وبُنيت على جميع الأوجه التي ورد بها السماع الثابت الحُجة.

فمن هنا يظهر أن قصور الاستقراء يؤثر في القاعدة، ثم يؤثر–لاحقا– في تأويل ما عارضها وإن ثبت فتجدهم ربما رجحوا رأيا بما حفظه الاستقراء أو ردوه باستقراء

ثبت لغيره [1].

**٢. قصور الفَهم:**

يتكلف النحوي قولا ما أو تعليلَ مسألة يرجّحها، ويكون السبب في ذلك أنه قصُر فهمه عن إدراك جزئياتها.

وقصور الفهم إمّا بأن يتوجه إلى أصل القاعدة النحوية فتُفهم منه على غير ما وُضعت له، أو يتوجه قصور فهمِه إلى المنصوص الذي ظاهره معارضة قوله أو القاعدة؛ فيحمله ذلك كله إلى تكلّف ما لا يحتاج إليه.

**٣. التعنُّت والتشدد والتعصُّب المذهبي:**

وهذا من أخطر أسباب التكلف، وأقبحها، وإن كنا ننزه النحويين عن التعصب المذهبي في مواجهة الحقيقة، إلا أن مسائل التأويل النحوي والتحليل لبعض المسموعات دخله التكلف والتمحل بسبب تطويع المسموع لتنطبق عليه قاعدة ومقاييس المدرسة التي ينتمي إليها النحوي.

فمذاهب النحويين مختلفة، ومدارسهم متعددة المناهج والطرائق، والنحويون في ذلك أجيال خلف أجيال وتلاميذ تتبع مشايخ وأساتذة، وهنا يقف النحوي أمام قول في مسألة ما لمدرسته النحوية التي نشأ بها وانتمى إليها، وأمام قول مخالف لمدرسة أخرى، فتراه يتكلّف الردّ على القول الثاني بتأويلات بعيدة، وتقديرات ضعيفة؛ فلا تجد سببا لذلك إلا بغية الانتصار لمذهبه النحوي، مع ظهور ضعفه، فتظهر حينها ملامح التكلف والتمحّل والمبالغة التي يفسد بها

(١) ينظر: ابن جني "الخصائص": ١/١٣٧، وأحمد بن الحسين ابن الخباز، "توجيه اللمع". تحقيق: د. فايز دياب، (ط٢، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ١٤٢٨هـ): ٢٠١، وعثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، "الأمالي النحوية". تحقيق: د. فخر الدين قدارة، (ط١، الأردن: دار عمار، وبيروت: دار الجيل، ١٤٠٩هـ): ٢/٤٨٠.

الرأي، ويخف وهَجه وتضعف قوته[١].

**٤. اختلاف المناهج النحوية:**

ليه الرأي الآخر. للنحو مدارس متعددة ولكل مدرسة منهج معتمد تسير عليه وتتخذه دستورًا في سنّ قوانينها وقواعد اللغة المختلفة، وفق غاية من الإحكام والانضباط.

فالمدرسة البصرية في النحو مدرسة قائمة على التشدّد في المنقول والتثبت في رُواته، ويشترطون الكثرة الفيّاضة لهذا المسموع، وسلامةَ من رواه. [٢]

أما المدرسة الكوفية فهي قائمة على مبدأ الاتساع في اللغة، والتساهل في الأخذ، والاتكاء على الشاهد الواحد في بناء القاعدة النحوية. [٣]

بينما مدرسة المتأخرين النحويين؛ مدرسة موازنة بين البصريين والكوفيين، قائمة على الاختيار والترجيح والتحليل.

هذا التباين في المناهج يؤدي إلى الاختلاف بين علماء كل مدرسة في كثير من المسائل النحوية، وكان نتيجة ذلك أن يلتفت النحوي للرأي المخالف لمدرسته محكِّما منهجه فيه؛ فيحكم عليه بالردِّ معلِّلا ذلك بتعليلات بعضها يستقيم به القول، وتستقرّ به القاعدة، وتتضح به المسألة، وبعضها تشوبه عادية التكلّف؛ فيخرج به الرأيُ لتقديرات بعيدة، ومبالغات وتأويلات تعقد جوهر المسألة، وتُكسِبها نوعَ غموض وصعوبة؛ ومردّ ذلك كله أنه أعمل منهجًا مخالفا للمنهج الذي بُني ع

(١) ينظر: عبد النبي محمد مصطفى، "اختلاف النحاة ثماره وآثاره" *بحث ماجستير بجامعة أم درمان (السودان*: ٢٠١٠م): ٢١، ٦٣.

(٢) ينظر: محمد الطنطاوي، "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة". تحقيق: عبدالرحمن محمد إسماعيل، (ط١، مصر: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ٢٠٠٥م): ٧٧.

(٣) ينظر: الطنطاوي "نشأة النحو": ٨١، مصدر سابق.

**٥. غموض في القاعدة وخفاء يشوبُ المسموع:**

إن تمكّن النحوي من أدواته واتّساع فكره وملاحظته قد يصطدم ببعض قواعد اللغة التي التفَّها غموض يصعب تفسيره، أو قصور ينبغي إكماله؛ فغموض القاعدة يتطلب تفسيرها وإيضاحَها، وهنا قد يسبب ذلك نوع تكلفٍ للوصول للمراد بها، وطرح الأمثلة التي توضح مكنونها، فتلمح –وأنت تتصفح تلك العبارات – شيئا من التكلف في التقدير أو التأويل يميل بك عن المعنى الظاهر ويبعده لغيره بدون دليل ظاهر، وما ذلك إلا لغموض في القاعدة أو إجمال يصعب تفسيره.

وقد يكون الغموض في المسموع الذي عارض تلك القاعدة المقررة، فيدور حوله الفهم متباين المعنى من شخص لآخر، حتى يوقع النحوي في التكلف في تفسيره.

**٦. معارضة النص المسموع للقاعدة:**

وهذا السبب هو محصّلة لكل الأسباب السابقة، وهو جوهر التكلُّف وسببه الأشهر، وليس بالضرورة أن يكون التعارض حقيقيًّا، بل قد يكون التعارض في الظاهر فقط، فإن جُلّي ووضِّح زال وانسجمت القاعدة مع السماع.

فإذا ظهر التعارض بين النص الثابت والقاعدة المقررة انبرى النحوي لدراسة ذلك وحلِّه، فيظهر لنا ثلاثة أصناف من النحويين:

- نحويٌّ يتسع في القاعدة ويشكّلها بالشكل الذي تتكيَّف به مع السماع الثابت المستجد، فتسهل المسألة ويُتسع فيها.
- نحوي يتشدد في احترام القاعدة النحوية، فهي لا تقبل المساس، ويطوّع السَّماع الثابت ويؤوله بما يوافق القاعدة مع عدم التكلف.
- نحوي يتشدد في احترام القاعدة النحوية، فهي لا تقبل المساس، ويطوّع السَّماع الثابت بما يوافق القاعدة ولكن مع الإيغال في التكلُّف الذي لا حاجة إليه.

والصنف الأول والثاني صنيعهما محمودٌ، والثالث صنيعه مذموم لما يفضي إليه من التعقيد في لغة قائمة على التيسير والسلاسة.

## المطلب الثاني: آثار التكلّف في الدرس النحوي.

التكلف في أصله غير مقبول عند النحويين؛ إلا أنه قد يكون أمرا نسبيا؛ بمعنى أن القول في مسألة قد يعد من التكلف عند عالم ما؛ بينما يكون منطقيا وله حقه من الوجاهة عند نحوي آخر فيخرجه عن نطاق التكلف.

والتكلف له أثر ظاهر في الدرس النحوي يستطيع المتأمل كشفه وبيانه، ففي المجمل يتلخص أثر التكلف فيما يلي:

١. **التعقيد:** من أبرز آثار التكلف في الدرس النحوي ما يورثه من تعقيد في المسائل والقواعد، فالتعقيد من العُقدة، فهو حَبكة يسببها التكلف في القول يصعب معه فهمه، ويبعده عن الصواب، وهو أثر خطير على اللغة وأدبها وقواعدها، فعادة النفس النفور ورفض التعقيد، فهو أمر مرفوض عند اللغويين بشتى فنونهم؛ فهم لا يميلون لوحشي الكلام وحوشيه ولا إلى التقعّر فيه؛ ففي عمدة الكتاب للنحاس: " إياك والتوعُّر، فإنه يسلمك إلى التعقيد، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك، ويمنعك مراميك."[(١)]، وبالغ بعضهم في نبذ التعقيد حتى جعل السهولة واليسر طريقا للترجيح في خلاف النحويين؛ يقول ابن عثيمين في شرحه الألفية: إذا اختلف الكوفيون والبصريون في مسألة فاتبع الأسهل فإنه أسهل، أي: ليس فيه تعقيد؛ لأن هذا ليس أمراً شرعياً يثبت بالأدلة الشرعية حتى ننظر ونتعب، فمادام هذا جائزاً عند جماعة من

(١) ينظر: أبو جعفر النحاس، "عمدة الكتاب". تحقيق: بسام الجابي، (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٥هـ): ٣٣١.

العلماء فلنتبعه"[1].

فالتعقيد يورث صعوبة في الدرس النحوي؛ فإن المسألة كلما أوغل فيها التكلف صعُب إدراكها وفهمها، ومن مسببات صعوبته: التكلف الذي ينتهجه بعض النحويين في معالجة المسائل الخلافية بين المدارس النحوية المختلفة؛ فتتسع دائرة الخلاف وتطول المسائل وتتفرع القواعد، ويبعد بها توجيهها عن الفهم الظاهر.

٢. **جمود اللغة وقواعدها**: ثبات القاعدة ورسوخها أمر محمود في الجملة، لكن التكلف في تأويل المسموع ليتسق مع القاعدة؛ يؤدي لجمودها ورفض اللغة أو إخضاعها للتقدير والتأويل؛ وهذا يعطل دور التجديد في القواعد إذا عارضها سماع ثابت.

يقول ابن جني: "واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[2].

ويؤدي إلى جمود اللغة عند أساليب محددة تعود لها بقية النصوص المسموعة وتنصهر في قالبها ولو على سبيل التقدير والتأويل تكلّفا وتمحّلا، ومع أننا مع احترام الأقيسة والقاعدة النحوية فإنه لا يجب أن تجمد القاعدة النحوية أمام السماع الثابت فالأمر فيه مرونة تتسع لها اللغة وتقوي منها ويسهل معها الأخذ والتحمل، وستظهر نماذج ذلك في الدراسة التطبيقية.

٣. **الاضطراب والتناقض**: الأصل في الدرس النحوي تيسير اللغة للتعلم والتعليم، مع عدد من الأغراض لا تخفى، إلا أن التكلف في معالجة بعض

(١) ينظر: محمد بن صالح العثيمين، "شرح ألفية ابن مالك". (دروس مفرَّغة، نسخة رقمية، منشورة بالمكتبة الشاملة بتاريخ: ١٤٣٢/٦/١٥هـ): ١/٥.

(٢) ابن جني، "الخصائص": ١/١٢٦.

المسائل أو ترجيحها يوقع النحوي في الاضطراب والتناقض، فهو يهدف من جهة لكشف غوامض اللغة أو تعليلها، لكنه بتكلفه يوقع الدرس النحوي في عكس ذلك. كله إذ إنه يغمض الفكرة ويبعدها عن الفهم، وتطول بالتكلف المسألة وتتشعب، فيخالف النحوي غرضه وهدفه.

٤. **طول المسائل**: التكلف يؤدي إلى تقديرات وتأويلات لا حاجة لها فتطول المسألة، فإن النحوي المتكلف لا يُنزل النص –غالبا– على ظاهره بل يطرح فيه تفسيرات وتقديرات حتى لا يخالف القاعدة التي تقررت في ذهنه، وسيظهر في الدراسة التطبيقية بيان أكثر لمسائل كان حقها أن تكون مختصرة، إلا أنها تفرعت وطالت بسبب عادية التكلف.

٥. **النفور عن الدرس النحوي**: وهو نتيجة لكل الآثار السابقة، فإن أحد أسباب نفور الطلاب عن النحو ودرسه وأي فنٍّ كان، هو ما يعتوره من تكلف تتعقد به المسائل النحوية وتطول بلا حاجة، وتضطرب فيه الأقوال وتقع الفوضى في ظواهر اللغة.

٦. **نشوء دراسات ومناهج جديدة تهدف لتيسير النحو**: من آثار التكلف الحميدة أنه حثّ علماء آخرين لتأليف مؤلفات تيسر النحو، وكذلك نشوء مناهج جديدة تدرس النحو بطرق بديعة تسهل العبارة وتوصل المقصود وترغب الطلاب في هذا الفن العظيم، وفي المبحث التالي بيان لذلك.

## دراسة تطبيقية لصور من التكلّف في شرح التسهيل لابن مالك

### المسألة الأولى: التكلّف في ادّعاء أصالة حرف الاستقبال (السِّين).

قال ابن مالك –رحمه الله–: " وزعموا أنَّ السّين أصلٌ برأسها غيرَ مفرعةٍ عن (سوف)، ولكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة، وهذا عندي تكلُّف، ودعوى مجردة عن الدليل" (١).

**التحليل:**

ذكر ابن مالك رحمه الله أن للفعل المضارع علامات تميزه عن غيره، ومن بين تلك العلامات: (السين) و(سوف)، فهما حرفان يدخلان على المضارع فيخلصانه للاستقبال(٢).

وذلك أننا قد علمنا أن الفعل المضارع يدل على الحال والاستقبال، ودلالته على الحال دائمة لا تحتاج لما يؤكدها، أما دلالته على المستقبل فينازعه فيها فعل الأمر الذي يدل عليه ابتداء، لذلك كانت (السين) و(سوف) من الحروف التي تخلص الفعل المضارع للدلالة على الاستقبال(٣)، فتقول: يسافر محمدٌ فإن أردت إخلاصه للمستقبل قلت: (سوف يسافرُ أو سيسافر محمدٌ)، ومنه قوله تعالى ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦﴾ [الأَعْلَى: ٦].

وبعد أن تقرر ذلك، ووضح؛ وجب أن نبين أنه قد أورد النحويون أقوالا في حرفي

---

(١) ابن مالك، "شرح التسهيل": ١/ ٢٥.

(٢) ابن مالك، "شرح التسهيل": ١/ ٢٥.

(٣) قال ابن الوراق: "وَالثَّانِي: أَنه يصلح لزمانين، أَحدهمَا الْحَال، وَالْآخر الِاسْتِقْبَال، ثمَّ تدخل (السِّين وسوف) فتبينه إِلَى الِاسْتِقْبَال". أبو الحسن محمد بن عبدالله المعروف بابن الوراق، "علل النحو". تحقيق: محمود جاسم الدرويش، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ): ١٤٣.

الاستقبال (السين) و(سوف)، هل هما حرف واحد؟ أو هما حرفان مستقلان برأسيهما؟ فذكر ابن مالك أن ادعاء كون السين أصلا بذاتها هو تكلف ولا دليل عليه.

ولبيان ذلك وتحليله أقول:

ذهب البصريون إلى أن(السين) أصل برأسها غير مقتطعة من (سوف)، ولهم في ذلك أدلة: منها:

١. أن الاستقبال بـ(سوف) فيه تراخ وتنفيس أكبر من الاستقبال بالسين، فعندهم فرق بين قولك (سأذهب) وقولك (سوف أذهب) فالأول يقتضي سرعة ذهابك في المستقبل القريب، والثاني فيه زيادة في وقت المستقبل، وكل حرف جيء به لمعنى مختلف وجب أن يكون أصلا برأسه[١].

٢. لو كانت السين فرعًا عن (سوف) لكانت أقل استعمالا منها؛ لأن الأكثر في كلامهم استعمال الأصل لا الفرع.

وذهب الكوفيون وتابعهم ابن مالك إلى أن (السين) بعض (سوف) ومقتطعة منها، ولهم في ذلك أدلة منها:

١. سمع عن العرب قولهم: (فسوف أفعل) (سو أفعل) و (سَفَ أفعل)، وكلها مقتطعة من (سوف) بلا خلاف.

٢. "سوف" كَثُرَ استعمالها في كلامهم وجَرْيُها على ألسنتهم، وهم أبدا يحذفون لكثرة الاستعمال، كقولهم: "لا أدْرِ، ولم أَبَلْ، ولم يَكُ، فكذلك ههنا: لما كثر استعمال "سوف" في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفا.

هذا رأي المدرستين، وإذا تأملنا القولين، فهمنا وجه تكلف الرأي البصري الذي أراده ابن مالك رحمه الله، وذلك أن القول بأن السين مقتطعة من (سوف) أقرب

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، "الإنصاف": ٥٣٢/٢.

مأخذا وأيسر فهما، ولا ترده الحجج ولا تضعفه البراهين، ولا حاجة لدعوى أن السين أصل برأسها، وكل دليل ذكره البصريون ظاهر فيه التكلف والتمحل، ويسهل الرد عليه، وكل دليل ذكره الكوفيون هو أقوى من حيث الحجة وأقرب للفهم والاستنباط لوجود النظائر.

وكلما كان التأويل بعيد المأخذ ظاهر التمحل وجب العدول عنه والانسياق نحو القول الأقرب الذي يؤيده السماع وتنسجم معه القاعدة.

فقول البصريين: إن معنى التسويف بالسين أقل من التسويف بـ(سوف) هذا لا دليل عليه ولا يعضده السماع ولا العرف والعادة، فإن العرب تقول: (سوف أذهب) كما تقول (سأذهب) لا فرق بينهما، ومنه قول الشاعر:

**وَمَا حالةٌ إلاَّ سَيُصْرَفُ حالُها إلَى حالةٍ أخرى وسوف تَزول**[1]

وأما قول البصريين: لو كانت السين فرعا عن (سوف) لكانت أقل استعمال منها، لأن الأكثر في كلامهم استعمال الأصل لا الفرع. فهذا أيضا مردود؛ لأن مع كثرة الاستعمال نجد العرب تستعمل الفرع أكثر من الأصل في كثير من كلامهم،

يقول ابن مالك عن تعليل البصريين السابق: " قلت: هذا تعليل ضعيف؛ لأن

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة لأبي وهب العبسي. ينظر: أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي، "شرح ديوان الحماسة". تحقيق: غريد الشيخ، وفهرسة: إبراهيم شمس الدين، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ): ٧٤٩، وهو ويستشهد به على أن السين وسوف يتعاقبان على المعنى الواحد، وفيه رد على من قال: إن زمن المضارع مع السين أضيق. وينظر: الحسن بن قاسم المرادي، "الجنى الداني في حروف المعاني". تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم الفاضل، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ): ٦٠، ومحمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد". تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، (ط١، القاهرة: دار السلام للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ): ١/٢٠٣.

من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال كنِعْم وبئس فإنهما فرعا نَعِم وبَئِس، وهما أكثر استعمالا. وكأخ وأب المنقوصين فإنهما فرعا المقصورين، والمنقوصان أكثر استعمالا، وأمثال ذلك كثيرة". (١).

وإنه بعد النظر يظهر جليا تكلف رأي البصريين، وكيف أن هذا التكلف قد أفضى إلى مزيد إعمال واجتهاد لتطويع اللفظ لمناسبة الفكرة المطروحة، ويظهر تكلفهم جليا عندما حاولوا الرد على كلمات الكوفيين؛ فقد أنكروا اللغات التي أثبتها الكوفيون، ومن أثبتها منهم صرفها للشذوذ اعتباطا، أو ادعوا فسادها بدون دليل(٢).

ولا يخفى أن مثل هذه الردود فيها ضعف بيّن سببه تكلف سابق في التأويل.

لذلك كان الأقرب صناعة وسماعا أن تكون (السين) بعض (سوف) حذفت منها الواو والفاء؛ لكثرة الاستعمال كما هي عادتهم فيما وُضّح سابقا.

## المسألة الثانية: التكلّف في تقدير الكسرة على آخر المضاف إلى ياء المتكلم.

قال ابن مالك رحمه الله: "والصحيح أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء معرب تقديرا في الرفع والنصب، لأن حرف الإعراب منه في الحالين قد شُغل بالكسرة المجلوبة؛ ترعية للياء، فتعذر اللفظ بغيرها، فحكم بالتقدير كما فُعل في المقصور.

وأما حال الجرِّ فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير، هذا عندي هو الصحيح، ومن قدَّر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلُّفا لا مزيد عليه، ولا حاجة إليه"(٣).

(١) ابن مالك، "شرح التسهيل": ٢٦/١.
(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري، "الإنصاف": ٥٣٣/٢.
(٣) ابن مالك، "شرح التسهيل": ٢٧٩/٣.

**التحليل:**

المضاف إلى ياء المتكلم نحو (كتابي، بيتي، معلمي) تلزمه كسرة قبل يائه، جيء بها لمناسبة هذه الياء.

ولزوم هذه الكسرة أدى بالنحويين إلى الاختلاف؛ هل المضاف لياء المتكلم معربٌ أو مبني. (١).

وعلى القول الراجح بأنه معربٌ يجب أن نحدد علامة الإعراب (ضمة أو فتحة أو كسرة)، ولأن آخره مشغول بكسرة لازمة لمناسبة الياء كان للنحويين رأيان:

الرأي الأول: أن حركات الإعراب الثلاث كلها مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم، فتقول:

- (هذا كتابِي) مرفوع بضمة مقدرة على الباء المكسورة لمناسبة الياء.
- (نسيتُ كتابِي) منصوب بفتحة مقدرة على الباء المكسورة لمناسبة الياء.
- (أتيتُ بِكتابِي) مجرور بكسرة مقدرة على الباء المكسورة لمناسبة الياء.

وهذا القول هو رأي جمهور النحويين.

ويرى ابن مالك: أنه معرب بحركات مقدرة في حالتي الرفع والنصب فقط، أما في حالة الجرّ فالكسرة الظاهرة هي كسرة الجر ولا حاجة لتقدير كسرة أخرى، وبين أن تقديرها في حالة الجر تكلف لا حاجة إليه ولا مزيد عليه.

فابن مالك يصف رأي الجمهور بأنه تكلُّف، ويؤيده في هذا عباس حسن في النحو الوافي فيقول: **"وبعض النحاة لا يوافق على أن الكسرة في حالة الجر مقدرة،**

(١) ينظر الخلاف: ابن مالك، "شرح التسهيل": ١/ ٢٦، وعبدالله بن الحسين العكبري، "مسائل خلافية في النحو". تحقيق: د. محمد خير حلواني، (ط١، بيروت: دار الشرق العربي، ١٤١٢هـ): ٨٣.

**وإنما هي الكسرة الظاهرة وهو إعراب أحسن؛ إذ لا داعي للتعقيد والإعنات والتطويل، ويجدر الأخذ بهذا وحده."** (١)

وهذا الذي ذكره ابن مالك من أن ظاهره التكلف هو في الحقيقة لا تكلف فيه ولا تمحل.

وذلك أن المتأمل في المضاف إلى ياء المتكلم يدرك انكسار ما قبل الياء قبل دخول ما يوجب الرفع والنصب والجر، فكسرة المناسبة سابقة لحركات الإعراب، وملازمة للياء التي بعدها، فقول الجمهور أن كسرة الجر مقدرة متسق مع المنطق، وموافق للصنعة، ومنسجم مع القاعدة النحوية في تقدير الضمة والفتحة.

فكما أنه لا يمكن ظهور ضمة على الكسرة ولا فتحة على الكسرة فكذلك لا يمكن ظهور كسرة الإعراب على كسرة المناسبة.

فدعوى التكلف غير منصفة، وليس هذا من الإعنات والتعقيد، بل هو من طرد الباب على سَنَنٍ واحد، وفيه من التيسير ما يظهر في توحيد تقدير الحركات الثلاث كلها على المضاف لياء المتكلم.

## المسألة الثالثة: التكلف في توجيه المنصوب بعد اسم الفاعل المحلى بأل.

يقول ابن مالك رحمه الله: "ومذهب الأخفش: أن النصب بعد مصحوب (أل) على التشبيه بالمفعول به، وأصحابه يقولون: إن قصد بـ(أل) العهد فالنصب على التشبيه بالمفعول به، وإن قصد معنى (الذي) فالنصب باسم الفاعل، وقال قوم: النصب بفعل محذوف بعد ما قرن بأل من اسم الفاعل أو مصدر. وكل ذلك تكلف لا حاجة إليه"(٢).

(١) عباس حسن، "النحو الوافي". (ط١٥، القاهرة: دار المعارف): ٢٠٢/١.

(٢) ابن مالك، "شرح التسهيل": ٧٧/٣-٧٨.

**التحليل:**

اسم الفاعل يعمل عمل فعله، فإن كان مجرّدًا من (أل) كان لعمله شروط، منها دلالته على الحال والاستقبال، واعتماده على شيء قبله، وهي شروط ذكرها النحويون ولا حاجة لتفصيلها في هذا المقام(١).

أمَّا إذا كان اسم الفاعل مقرونًا بأل فإنه في الأصل يعمل بلا قيد ولا شرط، وعليه جاء قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾ [الأَحْزَاب: ٣٥].

فقوله (فروجهم) انتصب باسم الفاعل (الحافظين)، ومنه قول الشاعر:

**وإنّا الشاربون الماءَ صَفْوًا ويشربُ غيرُنا كدِرا وطينا** (٢)

فانتصاب (الماء) إنما هو باسم الفاعل (الشاربون).

وهذا واضح لا تكلّف فيه.

ثم ذكر ابن مالك أنّ كل إعراب سوى ما ذُكر هو متكلَّف لا حاجة إليه، ومنها:

قول الأخفش ومن وافقه: إنَّ النصب في مثل ذلك ليس باسم الفاعل المحلى بأل، بل على التشبيه بالمفعول، عاملوه معاملة الصفة المشبهة التي فعلها لازم لا ينصب مفعولا في أصله، فكان نصب هذا على التشبيه بالمفعول لاستحالة

(١) ينظر: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية". تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، (ط١، مكة المكرمة: معهد البحوث وإحياء التراث، ١٤٢٨هـ): ٤/٢٦٣-٢٦٥.

(٢) من الوافر. لعمرو بن كلثوم التغلبي، "ديوانه". جمعه وحققه وشرحه: إميل يعقوب، (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١١هـ-١٩٩١م): ٩٠، وهو من شواهد أبي حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل": ١٠/٣٥.

كونه مفعولا [١].

والذي قاله الأخفش بناء على أنه يرى أن(أل) الداخلة على اسم الفاعل ليست موصولة بل هي للتعريف والتعريف يبعده عن شبه الفعل فلا يعمل فيما بعده، مثل الصفة المشبهة المحلاة بأل الناصبة ما بعدها.

وقد ردَّه أبو حيان في التذييل بأنّ (أل) هنا موصولة، واسم الفاعل ناب مناب الفعل والتقدير في (الضارب) مثلا: (الذي يضرب) [٢].

وكذلك فإن اسم الفاعل المحلى بأل قد يكون مأخوذا من الفعل المتعدي وهو كثير، فـ(الحافظون) و(الذاكرون) من (حفظ) و(ذَكر) وكلها متعدية، فكون المنصوب بعدهما مفعولا عمل فيه اسم الفاعل المحلى بأل أمر ظاهرٌ لا حاجة للميل عنه.

أما قول النحويين في المنصوب بعد الصفة المشبهة المقرونة بأل بأنه نصب للتشبيه بالمفعول، فهو ظاهر؛ لما قدمناه هنا من كون الصفة المشبهة إنما تصاغ من فعل لازم كقولهم: (هُوَ الْحسنُ الْوَجْهَ) فالوجه أصله الرفع وانتصابه للتشبيه بالمفعول[٣].

ويرى ابن مالك كذلك أن من قال: (إن نصبه بفعل مقدر) قد تكلف أيضا، لأنه قد تقرر لديهم بأن الذي لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه؛ فلا داعي لأن

(١) لم أجد رأي الأخفش في كتبه المطبوعة، وهو عند ابن يعيش، "شرح المفصل": ١٠٠/٤، والحسن بن قاسم المرادي، "توضيح المقاصد". تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان (ط١، بيروت: دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ): ٨٥٢/٢ –٨٥٣، وعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي (ط١، مصر: المكتبة التوقيفية): ٧١/٣.

(٢) ينظر: أبو حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل": ٣٣٦/١٠.

(٣) ينظر: المبرد، "المقتضب": ١٦٢/٤.

نقدر فعلا عاملا إذا كان اسم الفاعل يصح كونه عاملا [١].

والحق في هذه المسألة أن اسم الفاعل المحلى بأل ينصب مدخوله على المفعولية، وما سوى ذلك من أقوال دخلها التكلف فأفسد اعتبارها.

## المسألة الرابعة: التكلّف في توجيه نعت ضميرِ الغائب.

قال ابن مالك رحمه الله: " ولا يُنعت مضمر الحاضر، ولا ينعت به بإجماع، وكذا مضمر الغائب عند غير الكسائي، ولا يمتنع عنده أن ينعت، ورأيه قويٌّ فيما يُقصد به مدح أو ذمّ أو ترحّم، نحو: صلى الله عليه الرءوفِ الرحيمِ، وعمرو غَضِبَ عليهِ الظالمِ المجرمِ، وغلامُك الطفْ بهِ البائسِ المسكينِ. وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلا، وفيه تكلُّف".[٢].

**التحليل:**

يرى أكثر النحويين أنّ هناك ألفاظًا تصلح أن تكون نَعْتا وأن يُنعت بها مثل: أسماء الإشارة والأسماء الموصولة.

ومنها ما لا يُنعت ولكنه يُنعت به مثل: (أيّ).

ومنها ما يُنْعت ولا يُنعت به مثل: العَلَم.

ومنها ما لا يُنعت ولا ينعت به وهي الضمائر. [٣]

وفي الأخير خالف الكسائي وبعض الكوفيين[٤] فقالوا: إنّ الضمير إذا دلّ على

(١) ينظر: المرادي، "توضيح المقاصد": ٨٥٣/٢.

(٢) ابن مالك، "شرح التسهيل": ٣٢١/٣.

(٣) ينظر: أبو بكر محمد بن السريّ ابن السرَّاج "الأصول في النحو". تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة): ٣٨/١، وعبدالله بن يوسف ابن هشام، "أوضح المسالك". تحقيق: يوسف الشيخ البقاعي، (ط١، بيروت: دار الفكر): ٢٧٤/٣.

(٤) ينظر: رأيه كذلك عند أبي حيّان محمد بن يوسف الأندلسي، "ارتشاف الضّرَب". تحقيق: د. =

الغائب وقُصد المدح أو الذمّ أو الترحّم فإنّه يجوز أن يُنعت كالأمثلة التي ذكرها ابن مالك سابقا؛ فالكلمات (الرؤوف–الرحيم–الظالم –المجرم– البائس–المسكين) كلها نعوت لضمير الغائب قبلها، سواء كان النعت مقطوعا لغرض المدح والذم والترحم أو موصولا.

وأكثر النحويين على إعراب نحو هذا (بدلا) لا نعتا،(١) ويرى ابن مالك أن هذا تكلف ظاهر لا حاجة له، ووجه التكلف:أن فيه عود الضمير على ما هو بدل منه أي يعود على متأخر في اللفظ والرتبة وهو قليل(٢).

وابن مالك يرجح ما ذهب إليه الكسائي لأنه لا تكلف فيه ولا تعقيد، ولا يلزم منه الاتكاء على القليل، وكون ضمير الغائب منعوتا له نظائر في اللغة مما يشبهه من المبنيات كالموصول والإشارة فقد اتفقوا على أنها تُنعت.

فالصيرورة إلى ما يستقيم به الباب مع قلة المحظور أولى من الصيرورة إلى ما يلجئ لقليل تأباه اللغة في الجملة أو تضعفه ولا يقاس عليه.

## المسألة الخامسة: التكلف في توجيه إعمال (ما) الموجب خبرها بـ(إلا).

يقول ابن مالك رحمه الله:" وروى عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال "ما" في الخبر الموجب بإلا، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر:

---

=

رجب عثمان، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ): ١٩٣١/٤.

(١) ينظر: المبرد، "المقتضب": ٢٨٤/٤، وأبو القاسم عبدالرحمن السهيلي، "نتائج الفكر في النحو". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ): ١٦٧، وأبو الحسن علي بن محمد الأُشْمُوني، "شرح الأشموني". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ): ٣٣٣/٢، والسيوطي، "همع الهوامع": ١٤٩/٣

(٢) ينظر: عبدالله بن يوسف ابن هشام، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، (ط٦، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م): ٦٣٥/١-٦٣٩.

**وما الدهرُ إلا مَنْجَنُونًا بأهله وما صاحبُ الحاجات إلا مُعَذَّبا**

وتُكُلِّف في توجيه هذا البيت بأن قال: منجنونا منصوب نصب المصدر الذي يستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره، فكأنه قال: وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجنون، أي: دولاب، ثم حذف الفعل على حد تسير إذا قيل: ما أنت إلا سير البريد، ثم حذف المضاف وهو دوران، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو منجنون. وأما إلا معذبا فمثل: إلا تعذيبا، لأن مُفَعّلا من فَعّل بمنزلة تفعيل، ومنه قوله تعالى: (ومَزّقناهم كل مُمَزَّق).

وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه، فالأولى أن يجعل (منجنونا) و(معذبا) خبرين لـ(ما) منصوبين بها، إلحاقا لها بليس في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض"[1].

**التحليل:**

يرى جمهور النحويين أن من شروط عمل (ما) الحجازية عمل (ليس) ألا ينتقض نفي خبرها بإلا[2] فلذلك رُفِع الخبر في: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ ﴾ [القَمَر: ٥٠] و: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عِمْرَان: ١٤٤].

يقول العكبري:" وإنَّما بَطل عَملهَا بِدُخُول (إلاَّ)؛ لزوَال شبهها ب (لَيْسَ) إِذا كَانَ الْكَلَام يعود إِلَى الْإِثْبَات، وَلم يبطل عمل (لَيْسَ) بإلاَّ لأنَّها أصل "[3].

ويرى يونس بن حبيب أنّ (ما) لا يبطُل عملها إذا أثبت خبرها بـ(إلا)، ووافقه

(١) ابن مالك، "شرح التسهيل": ١/٣٧٣-٣٧٤.
(٢) ينظر: ابن هشام، "أوضح المسالك": ١/٢٦٧.
(٣) العكبري، "اللباب": ١/١٧٥.

ابنُ مالك وبعض النحويين[١]، واستدلوا عليه بقول الشاعر[٢]:

**وَمَا الْدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوْنا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا**

فهنا (ما) عملت في الخبر (منجنونًا) مع انتقاض نفيها بـ(إلا).

وهذا القول يسير المأخذ والفهم، لا تعقيد فيه ولا تكلّف، لذلك رجّحه ووافقه ابن مالك.

لكن جمهور النحويين القائلين باعتبار شرط عدم انتقاض النفي بـإلا تكلّفوا في تأويل هذا البيت وخرّجوه على عدة أقوال منها [٣]:

التقدير في "إلا منجنونا" على أن المعنى: إلا يدور دوران منجنون، أي: دولاب، فعلى هذا يكون (منجنون ) اسمًا أضيف إليه مصدر تشبيهي حذف منه "مثل" الذي هو صفة لمصدر وضع موضع الفعل الواقع خبرًا، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دورانًا مثل دوران منجنون.

(١) تنظر آراؤهم في: المرادي، "الجنى الداني": ٣٢٥. ونُسِبَ عند السيوطي، "همع الهوامع": ٤٤٨/١ للشلوبين كذلك، ولم أجده في كتبه.

(٢) البيت من الطويل. ونُسِبَ إلى بعض بنى سعد. ينظر: عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي "شرح شواهد المغني". تعليق: محمد بن محمود بن التلاميد الشنقيطي، وأحمد ظافر كوجان، (لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ): ٢/ ٢٢٠، وهو من شواهد مجد الدين المبارك ابن الأثير، "البديع في علم العربية"، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ): ٥٦٩/١، وبدر الدين محمد بن مالك المعروف بابن الناظم، "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ): ١٠٤.

(٣) ينظر: أبو حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل": ٢٧٣/٤- ٢٧٤.

- وقيل: (منجنون) اسم وضع موضع مصدر وضع موضع الفعل الذي هو خبر "ما"، تقديره: وما الدهر إلا يجن جنونًا، ثم حذف "يجن"، فقيل: وما الدهر إلا جنونا، على حد: ما أنت إلا شربًا، ثم أوقع "منجنون" موقع "جنون".

- وقيل: (منجنون) اسم في موضع الحال، وخبر "ما" محذوف، التقدير: وما الدّهر موجودًا إلا على هذه الصفة، أي: مثل المنجنون، وهي السانية، يريد: لا يستقر على حالة.

وهذا الذي ذكروه هو الذي وسمه ابن مالك بالتكلف، والحق أنه تكلف ظاهر؛ وسببه أنهم قد وجدوا شواهد عدة ورد فيها (ما) لم تعمل في خبرها الموجب بـ(إلا) كقوله تعالى: (وما محمد إلا رسولٌ) وقد سبق ذلك.

ولكن قد يخرج ذلك بأن أمر إعمالها وإلغائها على الجواز إذا كان خبرها موجبا بإلا.

ولا دليل أدلّ على تكلف النحويين تلك التخريجات من اختلافهم فيها، واتساعهم في التقدير وتكثيرهم إياه.

ولا دليل أدل على جواز عملها إذا كان خبرها موجبا بإلا من الشواهد التي وردت في ذلك وقرب فهمها وسهولة مأخذها ونقلها عن الثقات وأن الأصل عدم التأويل؛ ذكره الأزهري في التصريح.[1] ويشهد له قول الشاعر الآخر[2]:

---

(١) ينظر: خالد بن عبدالله الأزهري، "التصريح بمضمون التوضيح". تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ): ٢٦٣/١.

(٢) البيت من الوافر، لمغلس بن لقيط. ينظر: عبدالله بن يوسف ابن هشام، "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد". تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ): ٢٨٢، والمرادي، "الجني الداني": ٣٢٥، وبدر الدين محمود العيني، "المقاصد =

**وَمَا حَقُّ الَّذِي يَعْثُو نَهَارا ويَسْرقُ لَيْلَهُ إلاّ نكَالا**

فقوله: (نكالا) خبر(ما) العاملة عمل (ليس) نُصب بها مع انتقاض نفيه بإلا، وما قيل فيه سوى ذلك هو تكلف لا يُعبأ به.

## المسألة السادسة: التكلف في توجيه النصب في نحو قولهم:

## (تمرنا بُسرا أطيبُ منه رُطَبًا).

يقول ابن مالك رحمه الله: "نحو: تمرنا بُسرًا أطيبُ منه رُطبًا،... فنصب أطيب بُسرا ورطبا. وليس هذا على إضمار (كان) كما ذهب إليه السيرافي ومن وافقه؛ لأنه خلاف قول سيبويه، وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة" (١).

**التحليل:**

يرى النحويون أنّ الحال حقها التأخير عن صاحبها وعاملها، وحقها كذلك أن تكون مشتقة لا جامدة، فإن جاءت جامدة أولت بالمشتق.

وهناك مسائل ست وردت فيها الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق ومنها هذه المسألة؛ وهي كونها دالة على طور واقع فيه تفضيل، وكان القياس إذا كان العامل (أفعل التفضيل)، واقتضى حالين أن تتأخر الحالان عنه، لأنه إذا كان يقتضي حالا واحدة وجب تأخيرها عنه، ولا ينتصب الحالان مع (أفعل التفضيل) إلا لمختلفي الذات مختلفي الحالين، نحو: (زيد مفردًا أنفعُ من عمرو مُعانًا)، أو متفقي الحال، نحو: زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا، أو إلا لمتحد الذات مختلف الحالين نحو: (هذا بُسْرًا

=

النحوية في شرح شواهد شروح الألفية". تحقيق: د. علي فاخر وآخرين، (ط١، القاهرة: دار السلام للنشر والتوزيع، ١٤٣١هـ): ٢/ ١٤٨.

(١) ابن مالك، "شرح التسهيل": ٢/٣٤٤.

أطيب منه رطَبًا) [1].

بقي أن نعرف ما الذي نصب الحالين: (بُسْرًا) و(رُطَبًا)؟

عند ابن مالك أن الناصب لهما هو (أفعل التفضيل): أطيب؛ حتى وإن كان متأخرًا عن أحدهما، فهو عامل في الحال المتقدم والمتأخر، وهو مذهب الفارسي في التعليقة[2].

ومذهب المبرد، وابن السراج، والسيرافي، والفارسي في الحلبيات ومن وافقهم إلى أنهما منصوبان خبرا لـ(كان) المضمرة. والتقدير:( تمرنا هذا إذا كان بُسْرًا أطيبُ منه إذا كان رُطَبًا)، أو: (تمرنا هذا إذ يكون بُسْرًا أطيبُ منه إذ يكون رُطَبًا) [3].

وعلل ابن مالك ترجيحه الأول بأن القول الثاني فيه تكلُّف ظاهرٌ؛ ووجه: أنه يلزم منه كثرة التقدير، ووافقه أبو حيان في التذييل وقال: يعنى إضمار (إذا)، و(إذ)، و(كان). أو (يكون)، والضمير المستكن في (كان)، أو (يكون) [4].

انظر كيف كان ترجيح قول على قول بسبب ما يؤدي به أحدهما إلى التكلف،

---

(١) ينظر: أبو حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل": ٩/١٠٩-١١٠.

(٢) ينظر: أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسي، "التعليقة على كتاب سيبويه". تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، (ط١، القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م): ١/٢١٣، وينظر: أبو حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل": ٩/١٠٩-١١٠.

(٣) ينظر: أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسي، "المسائل الحلبيات". تحقيق: د. حسن هنداوي، (ط١، دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ): ١٧٦، وابن السراج، "الأصول": ١/٢٢٠، و٢/٣٥٩، والمبرد، "المقتضب": ٣/٢٥١؛ والحسن بن عبدالله السيرافي، "شرح كتاب سيبويه". تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي سيد علي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م): ٢/٢٨٩، وكل الأقوال عند أبي حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل": ٩/١٠٩-١١٠.

(٤) ينظر: أبو حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل": ٩/١٠٩-١١٠، مصدر سابق.

وهو مرفوض في كلام المحققين، فكانت الصيرورة للقول الأقرب مأخذا والأسهل تناولا اعتمادا على قاعدتهم في أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، وفي أنه إن كان في القولين كليهما تقدير حاصل فيؤخذ بأقل القولين تقديرا.

ولا يخفى أن كثرة التقدير إيذان بالتكلف الظاهر.

## المسألة السابعة: التكلف في توجيه حقيقة (كَما) التي فيها معنى التعليل.

قال ابن مالك رحمه الله: " وتُحْدِث (ما) الكافة في الكاف معنى التعليل كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٩٨]، وإذا حدث فيها معنى التعليل ووليها مضارع نصبته لشبهها بـ(كي)، وزعم الفارسي أن الأصل (كيما) وحذفت الياء، وهذا تكلُّفٌ لا دليل عليه ولا حاجة إليه." (١).

**التحليل:**

اختلف الكوفيون والبصريون، فذهب الكوفيون إلى أنّ "كما" تأتي بمعنى (كيما)، وينصبون بها ما بعدها، مع جواز الرفع. ومن أدلتهم قول الشاعر:

**وَطَرْفُكَ إمَّا جِئتَنَا فَاحْبِسَنَّهُ كَمَا يَحْسبُوا أنّ الهوَى حيثُ تَنْظُرُ** (٢)

(١) ابن مالك، "شرح التسهيل": ٣/١٧٣-١٧٤.

(٢) البيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، "ديوانه". قدم له ووضع حواشيه: فايز محمد، (ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٦هـ): ١٢٧، وهو من شواهد السيرافي، "شرح كتاب سيبويه": ٣/٣٢٧، وأبي البركات الأنباري، "الإنصاف": ٢/٤٧٩، والمرادي، "الجنى الداني": ٤٨٣، وروايته فيه:

**إذا جئت فامنح طرفَ عينيكَ غيرنا لكي يحسبوا أنَّ الهوى حيثُ تنظرُ**

وحينها فلا شاهد.

فالفعل (يحسبوا) منصوب بـ(كما) لأنها بمعنى (كي).

وذهب البصريون إلى أن (كَما) لا تأتي بمعنى (كيما) ولا يجوز نصب ما بعدها بها، وكل شاهد ظاهره النصب بـ(كما) فروايته الصحيحة وردت على خلاف ذلك، وهي شواهد متعددة أوردها الأنباري في الإنصاف [1]، ومنها هذا البيت؛ فالرواية الثابتة له: (لكي يحسِبوا أنَّ الهوى حيث تنظرُ).

والمسألة متأرجحة والقولان متقاربان في القوة.

فرأي البصريين منسجم مع القاعدة المقررة في كون النصب يكون بـ(كي) في كل ما ثبتت فيه (كما)، ومتفق مع المسموع المدوّن؛ إذ إن كل شاهد أورده الكوفيون بنصب ما بعد (كما) أثبته البصريون بالرفع من طرق أخرى [2].

ورأي الكوفيين أقرب وأيسر وسالم من التأويل، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والشواهد التي ذكروها في النصب بـ(كما) كثيرة وروايتها ثابتة لا شذوذ فيها ولا قلة.

بقي أن نعرف وجه التكلف الذي ذكره ابن مالك في قول الفارسي إن (كما) في البيت هي (كيما) حذفت منها الياء.

إذا استقر الرأي على نصب (يحسِبوا) في رواية الكوفيين؛ فإننا بحاجة لمعرفة العامل، والعامل هنا هو (كما).

فهل هي (كيما) حُذفت منها الياء كما قاله الفارسي؟ [3]

---

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، "الإنصاف": ٢/٤٧٨-٤٧٩.

(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري، "الإنصاف": ٢/٤٧٨-٤٧٩، مصدر سابق.

(٣) ذكره في تذكرته كما نص عليه ابن مالك، ولم أقف على كتابه هذا بعد. وهو عند محمد بن عبدالله بن مالك، "شرح الكافية الشافية". تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ١٤٠٢هـ): ٢/٨٢٠، والأشموني، "شرح =

أو هي كاف الجرّ لحقتها (ما) الكافة ونصبت المضارع لدلالتها على التعليل ك(كي)؟

ابن مالك يرى الثاني، فـ(كما) هي الناصبة لأنها بدلالتها على التعليل أشبهت (كي) فعملت عملها، وعنده أن هذا لا تكلف فيه ولا تعقيد.

لذلك رد على أبي علي الفارسي ورأى أنه تكلف في قوله: إن (كما) في البيت هي (كي ) و(ما) حذفت منها الياء للضرورة.

ويظهر من ذلك أن الفارسي يرى أنه لا نصب بالكاف المتصلة بها (ما) الدالة بمجموعها على التعليل، وهو قول البصريين، وإنما النصب دائما في نحو هذا بـ(كي) التي حذفت منها الياء بعد تركيبها مع (ما).

ولا شك أن ما ذهب إليه الفارسي فيه نوع تكلفٍ لا حاجة إليه، وغاية الأمر أن (كما) قد تنصب برأسها لتشبيهها بـ(كي).

ولكن الذي ذكره الفارسي له وجه معتبر؛ يقول أبو حيان رادًّا على ابن مالك: " وقوله "وهذا تكلف لا دليل عليه، ولا حاجة إليه" ليس كما ذكر، بل هو تأويل عليه دليل، وإليه حاجة، وذلك أنه لم يثبت النصب بـ"كما" في موضعٍ خلافَ هذا المختلف فيه، فيحمل هذا عليه، والنصب ثابت بـ"كيما". والعلة في (كيما) أصل، فالأولى أن يعتقد أن أصلها (كيما)؛ لظهور التعليل فيها، ولثبوت النصب بكيما"[١].

وتجدر الإشارة إلى أن عددا من العلماء ومنهم أبو حيان في التذييل[٢] جعلوا رأي الفارسي هو رأي الكوفيين.

---

=

الأشموني": ٣/٢٨١.

(١) أبو حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل": ١١/٢٧٣.

(٢) أبو حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل": ١١/٢٧٣.

والذي يظهر لي أن رأيه موافق لرأي البصريين؛ لأنه لا يرى النصب بـ(كما) على قول الكوفيين، بل يرى أن النصب بـ(كي) المتصلة بـ(ما) لكن الياء محذوفة منها، ولذلك وسمه ابن مالك رحمه الله بالتكلف؛ لأن رأي الكوفيين أقرب مأخذا ولا يلزم منه ادعاء حذف وتقدير.

## المسألة الثامنة: التكلف في اشتراط البصريين إبراز الضمير المتحمَّل العائد على الخبر المشتق إذا جرى الوصف على غير من هو له مع أمن اللبس.

قال ابن مالك:" وأما الخبر المشتق إذا لم يرتفع به ظاهر لا لفظا نحو: زيد قائم غلامُه، ولا محلا نحو: عمرو مرغوب فيه، فلا بد من رفعه ضميرا، فإن جرى رافعه على صاحب معناه استكن الضمير دون خلاف، فإن برز فالبارز مؤكد للمستكن. وإن جرى رافعه على غير صاحب معناه لزم إبرازه عند البصريين، والكوفيين عند خوف اللبس... والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه، ليجرى الباب على سنن واحد. وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، وبقولهم أقول لورود ذلك في كلام العرب **وتكلّف** بعض المتعصبين فقال: تقدير البيت الأول: قومي بانو ذرا المجد بانوها..."[1].

**التحليل:**

الخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة، وله أحوال؛ فيكون مفردا وجملة وشبه جملة، وإذا كان مفردًا"

- **فإمّا أن يكون جامدا** فلا يتحمل ضمير المبتدأ على الراجح فتقول: (هذا زيدٌ) إلا إن أول بالمشتق نحو ( محمد أسدٌ) أي شجاع فيصح تحمله الضمير

(١) ابن مالك، "شرح التسهيل": ١/٣٠٨.

العائد على المبتدأ.

- أو يكون مشتقا، فيتحمل ضمير المبتدأ إن لم يرفع الظاهر، وهذا الضمير يجب استتاره نحو: (محمد منطلقٌ) أي: منطلق هو. إلا إذا جرى الوصف(الخبر) على غير من هو له فهنا قولان:

١. البصريون يقولون: يجب إبراز الضمير؛ سواء خيف اللبس مع الاستتار، أو أُمِن، تقول: (غلامُ زيدٍ ضاربُه هو)، فغلام مبتدأ، وعمرو مبتدأ ثان، وضاربه خبر، و(هو) ضميره، وهو فاعل (ضارب) عائد على (غلام)، ووجب إبرازه؛ لئلا يتوهم أن (زيدٍ) هو فاعل الضرب، وتقول: (غلامُ هندٍ ضاربته هي)، تبرز الفاعل، لأنّ الخبر جرى على غير من هو له، وإن كان اللبس مع الاستتار مأمونًا؛ إجراء لهذا النوع من الخبر على نسق واحد(١).

٢. ويرى الكوفيون: أنه في حال أُمن اللبس فلا يجب إبراز الضمير فتقول: (غلامُ هندٍ ضاربته).

وابن مالك يرجح مذهب الكوفيين لسلامته من التكلف أولا ولورود السماع به، في شواهد عدة(٢) منها قول الشاعر:

**قومي ذُرا المجدِ بانُوها وقد عَلِمَتْ... بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطانُ**(٣)

فلم يبرز الضمير حيث لم يقل: (بانوها هم) لعدم اللبس هنا.

أما من أوّل ذلك على حذف الجملة الخبرية على تقدير: (قومي بانون ذرا

(١) ابن الناظم، "شرح ابن الناظم": ٧٨.

(٢) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل": ٣٠٨/١.

(٣) من البسيط. ولا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن هشام، "أوضح المسالك": ١٩/١، وناظر الجيش، "تمهيد القواعد": ٩٦٢/٢.

المجد بانوها) فهذا –كما ذكر ابنُ مالك– تكلُّف المتعصبين.

ووافق أبو حيان ابنَ مالك في هذا الاختيار وقال:" وقد تأول البصريون هذه الشواهد بإخراجها عن ظاهرها بتأويلات متكفلّة... ولما كانت هذه التأويلات متكلفةً وافق المصنف مذهب الكوفيين في أنه لا يجب إبراز الضمير إذا لم يلبس"(١).

والذي حملهم على ذلك رغبتهم في طرد الباب على سننٍ واحد سواء أمن اللبس أو لم يؤمن، وهذه علة لا تقوى على منازعة المسموع الظاهر الذي دلت عليه النصوص الثابتة، ولا حاجة لتكلف تأويلها، بل القول بجواز استتاره أيسر وأوضح ويجري على سنن العرب في كلامها الذي يميل إلى الاختصار، ويتفق مع نهج البلغاء في كون الإضمار أكثر فصاحة وبلاغة من الإظهار المباشر، وأهم من ذلك كله: أنّ السبب الذي لأجله برز الضمير–وهو اللبس– قد انتفى بانتفاء مخافة اللَّبس، وجعلوا منه في جواز استتار الضمير مع أمن اللبس قوله تعالى ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ۝٤﴾ [الشُّعَرَاء: ٤] أي: خاضعين هم(٢).

ويقول المبرد: " وَأما مَا عَلَيْهِ جمَاعَة أهل النَّحْو وَأَكْثر أهل التَّفْسِير –فِيمَا أعلم– فَإِنَّهُ أضَاف الْأَعْنَاق إِلَيْهِم يُرِيد الرّقاب ثمَّ جعل الْخَبَر عَنْهُم"(٣).

(١) أبو حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل": ٤/٢٢-٢٣.

(٢) أبو حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل": ٤/٢٢، مصدر سابق.

(٣) المبرد، "المقتضب": ٤/١٩٩، وينظر: ابن السراج، "الأصول": ٣/٤٧٩.

## الخاتمة

الحمد لله على توفيقه، وبعد:

فمن خلال ما أُجمل قولُه فيما سلف، أستخلص فيما يأتي أبرز النتائج التي وصلت إليها مردفًا لها بأهم التوصيات فأقول:

- لحظ النحويون منذ عصور متقدمة أهمية التيسير في الدرس النحوي مع اختلاف طرائقهم في ذلك.
- تنوعت طرق تيسير النحو بدءا بأنواع التأليف ومناهجه المختلفة وطريقة عرض المادة العلمية.
- أجمع النحويون على ذمّ التكلف في الدرس النحوي؛ وسلكوا طرقا متعددة في الخروج من براثنه بتأويلات وتخريجات تتسق معها القاعدة والمسموع.
- كان ابن مالك من رجالات النحو الميسّر من خلال تنوع التأليف عنده بين مختصرات ومتون ومنظومات وشروح، مع حرصه التام على نبذ التكلف والوقوف موقف المحايد المنصف عند الاختلاف ناهجا أيسر الطرق وأقربها مأخذا، لذلك كتب الله له ولمؤلفاته القبول إلى يومنا هذا.
- أسهم عدد من الباحثين في بيان بعض مواطن التكلف في الدرس النحوي، ويعد هذا البحث متمما ومكملا لتلك الجهود من خلال مرجع مهم وعالم جهبذ.

هذه هي أهم النتائج التي يمكن الوقوف عندها لنستخلص عددا من التوصيات أجملها في أمرين، هما:

- من المهم أن تولي الأقسام العلمية والمؤسسات المختصة باللغة العربية تولي أهمية قصوى للدراسات والمشروعات الأكاديمية والعلمية القائمة على (تيسر النحو العربي) وإبراز مواطن التكلف ودراستها وذكر جهود علماء

النحو في إعادة صياغتها وفق أيسر الطرق العلمية والمناهج المستمدة من النحويين الأوائل.

- يجب أن يعنى أساتذة اللغة العربية (النحو تحديدا) بمناهج حديثة في إيصال الدرس النحوي للطلاب والتلاميذ؛ تعتمد على طرح صور التكلف والخروج منها لأيسر الأقوال وأقربها فهما وتناولا.

والحمد لله أولا وآخرا.

## المصادر والمراجع[١]

ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد. "البديع في علم العربية"، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ).

ابن الحاجب، عثمان بن أبي بكر. "الأمالي النحوية". تحقيق: د. فخر الدين قدارة، (ط١، الأردن: دار عمار، وبيروت: دار الجيل، ١٤٠٩هـ).

ابن الخباز، أحمد بن الحسين ابن الخباز. "توجيه اللمع". تحقيق: د. فايز دياب، (ط٢، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ١٤٢٨هـ).

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السريّ. "الأصول في النحو". تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة).

ابن الناظم، بدر الدين محمد بن مالك. "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ).

ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله. "علل النحو". تحقيق: محمود جاسم الدرويش، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ).

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني. "الخصائص". تحقيق: محمد بن علي النجار، (ط٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

ابن عثيمين، محمد بن صالح العثيمين. "شرح ألفية ابن مالك". (دروس مفرَّغة، نسخة رقمية، منشورة بالمكتبة الشاملة بتاريخ: ١٤٣٢/٦/١٥هـ).

(١) لفظتا (ابن) و(أبو) مؤثرتان في ترتيب المصادر؛ لأن الترتيب هنا سائر على البدء بشهرة المؤلف لا اسمه ولا كتابه؛ فرأيت أن هذا يعين في تسهيل الوقوف على الكتاب المطلوب، وهو منهج متبع.

ابن فارس، أحمد بن الحسين الرازي. "معجم مقاييس اللغة". تحقيق: عبدالسلام هارون، (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٣٩٩هـ).

ابن مالك، محمد بن عبدالله. "شرح التسهيل". تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، (ط١، القاهرة: دار هجر، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م): ٢٩٩/٣.

ابن مالك، محمد بن عبدالله. "شرح الكافية الشافية". تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ١٤٠٢هـ).

ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب". (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).

ابن هشام، عبدالله بن يوسف. "أوضح المسالك". تحقيق: يوسف الشيخ البقاعي، (ط١، بيروت: دار الفكر).

ابن هشام، عبدالله بن يوسف. "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد". تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ).

ابن هشام، عبدالله بن يوسف. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، (ط٦، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م).

ابن يعيش، يعيش بن عليّ بن يعيش. "شرح المفصل". تقديم: د. إميل بديع يعقوب، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ).

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. "ارتشاف الضّرَب". تحقيق: د. رجب عثمان، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ).

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: د. حسن هنداوي، (ط١، دمشق: دار القلم، ١٤١٨هـ).

الأزهري، خالد بن عبدالله. "التصريح بمضمون التوضيح". تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد. "شرح الأشموني". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ).

الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد. "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين". تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (ط١، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

البخاري، محمد بن إسماعيل. "صحيح البخاري". تحقيق: مصطفى البغا، (ط٥، دمشق: دار ابن كثير، ١٤١٤هـ).

التغلبي، عمرو بن كلثوم، "ديوانه". جمعه وحققه وشرحه: إميل يعقوب، (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١١هـ-١٩٩١م): ٩٠.

حسن، عباس. "النحو الوافي". (ط١٥، القاهرة: دار المعارف).

الرضي الإستراباذي، ومحمد بن الحسن. "شرح شافية ابن الحاجب". تحقيق: محمد الزفزاف وآخرين، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٥، مصورة).

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى. "شرح الكتاب". تحقيق: د. سيف العريفي، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، (١٤١٨هـ).

رياض، عادل. "مصطلح التكلف في الدرس النحوي مفهومه وأهم أشكاله". *مجلة كلية دار العلوم*، ٥١، (٢٠٠٩م).

السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله. "نتائج الفكر في النحو". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ).

السيرافي، الحسن بن عبدالله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي سيد علي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. "المزهر في علوم اللغة". تحقيق: فؤاد علي منصور، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. "شرح شواهد المغني". تعليق: محمد بن محمود بن التلاميد الشنقيطي، وأحمد ظافر كوجان، (لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ).

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي (ط١، مصر: المكتبة التوقيفية).

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية". تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، (ط١، مكة المكرمة: معهد البحوث وإحياء التراث، ١٤٢٨هـ).

الطنطاوي، محمد. "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة". تحقيق: عبدالرحمن محمد إسماعيل، (ط١، مصر: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ٢٠٠٥م).

العكبري، عبد الله بن الحسين. "مسائل خلافية في النحو". تحقيق: د. محمد خير حلواني، (ط١، بيروت: دار الشرق العربي، ١٤١٢هـ).

العكبري، وعبد الله بن الحسين. "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ود. غازي طليمات، (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٤١٨هـ).

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد. "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية". تحقيق: د. علي فاخر وآخرين، (ط١، القاهرة: دار السلام للنشر والتوزيع، ١٤٣١هـ).

الفارسي، أبو عليّ الحسن بن أحمد. "التعليقة على كتاب سيبويه". تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، (ط١، القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م).

الفارسي، أبو عليّ الحسن بن أحمد. "المسائل الحلبيات". تحقيق: د. حسن هنداوي، (ط١، دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ).

المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، (ط١، بيروت، دار عالم الكتب).

المخزومي، عمر بن أبي ربيعة. "ديوانه". قدم له ووضع حواشيه: فايز محمد، (ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٦هـ).

المرادي، الحسن بن قاسم. "الجنى الداني في حروف المعاني". تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم الفاضل، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ).

المرادي، الحسن بن قاسم. "توضيح المقاصد". تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان (ط١، بيروت: دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ).

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد. "شرح ديوان الحماسة". تحقيق: غريد الشيخ، وفهرسة: إبراهيم شمس الدين، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ).

مصطفى، عبد النبي محمد. "اختلاف النحاة ثماره وآثاره" *بحث ماجستير بجامعة أم درمان (السودان*: ٢٠١٠م).

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد". تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، (ط١، القاهرة: دار السلام للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ).

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. "عمدة الكتاب". تحقيق: بسام الجابي، (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٥هـ).

## Bibliography:

Ibn Al-Athīr, Majd al-Dīn al-Mubārak ibn Muḥammad. "al-Badī‘ fī ‘ilm al-‘Arabīyah", Investigation: Dr. Fathi Ahmad Ali Al-Din, (1st edition, Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University, 1420 AH).

Ibn Al-Ḥājib, ‘Uthmān ibn Abī Bakr. "al-Amālī al-naḥwīyah". Investigation: Dr. Fakhruddin Qadara, (1st edition, Jordan: Dar Ammar, and Beirut: Dar al-Jil, 1409 AH).

Ibn Al-Khabbāz, Aḥmad ibn al-Ḥusayn Ibn al-Khabbāz. "tawjīh al-Luma‘". Investigation: Dr. Fayez Diab, (2nd Edition, Cairo: Dar Al-Salam for Printing and Publishing, 1428 AH).

Ibn Al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn alsryyi. "al-uṣūl fī al-naḥw". Investigation: Dr. Abdel-Hussein Al-Fatli, (1st edition, Beirut: Al-Resala Foundation).

Ibn Al-Nāẓim, Badr al-Dīn Muḥammad ibn Mālik. "sharḥ Ibn al-Nāẓim ‘alá Alfīyat Ibn Mālik". Investigation: Muhammad Basil Oyoun Al-Soud, (1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiya, 1420 AH).

Ibn Al-Warrāq, Abū al-Ḥasan Muḥammad ibn Abdullāh. "‘Ilal al-naḥw". Investigation: Mahmoud Jassem Al-Darwish, (1st edition, Riyadh: Al-Rushd Library, 1420 AH).

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān ibn Jinnī. "al-Khaṣā’iṣ". Investigation: Muhammad bin Ali Al-Najjar, (4th Edition, Cairo: The Egyptian General Book Organization).

Ibn ‘Uthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ al-‘Uthaymīn. "sharḥ Alfīyat Ibn Mālik". (Unloaded lessons, digital version, published in the comprehensive library on: 6/15/1432 AH).

Ibn Fāris, Aḥmad ibn al-Ḥusayn al-Rāzī. "Mu‘jam Maqāyīs al-lughah". Investigation: ‘Abdussalām Hārūn,: Damascus: Dar al-Fikr, 1399 AH).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn Abdullāh. "sharḥ al-Tas′hīl". Investigation: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, and Dr. Muhammad Badawi al-Makhtoon, (1 edition, Cairo: Dar Hajar, 1410 AH-1990 CE): 3/299.

Ibn Mālik, Muḥammad ibn Abdullāh. "sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah". Investigation: Dr. Abdul Mun’im Ahmad Haridi, (1 edition, Makkah Al-Mukarramah: Center for Scientific Research and Heritage Revival, 1402 AH).

Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. "Lisān al-‘Arab". (3rd edition, Beirut: Dar Sader, 1414 AH).

Ibn Hishām, Abdullāh ibn Yūsuf. "Awḍaḥ al-masālik". Investigation: Yūsuf Al-Shaykh Al-Biqā'ī, (1st edition, Beirut: Dar Al-Fikr).

Ibn Hishām, Abdullāh ibn Yūsuf. "talkhīṣ al-shawāhid wa-talkhīṣ al-Fawā'id". Investigation: 'Abbās Muṣṭafá al-Ṣāliḥī, (1st edition, Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1406 AH).

Ibn Hishām, Abdullāh ibn Yūsuf. "Mughnī al-labīb 'an kutub al-a'ārīb". Investigation: Dr. Māzin al-Mubārak, wa-Muḥammad 'Alī Ḥamad Allāh, (6th Edition, Damascus: Dar Al-Fikr, 1985 AD).

Ibn Ya'īsh, Ya'īsh ibn 'lī ibn Ya'īsh. "sharḥ al-Mufaṣṣal". Presented by Dr. Imīl Badī' Ya'qūb (1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, 1422 AH).

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf al-Andalusī. "Irtishāf alḍḍrab". Investigation: Dr. Rajab 'Uthmān, (1st edition, Cairo: Al-Khanji Library, 1418 AH).

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf al-Andalusī. "al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas′hīl". Investigation: Dr. Ḥasan Hindāwī, (1st edition, Damascus: Dar Al-Qalam, 1418 AH).

Al-Azharī, Khālid ibn Abdullāh. "al-Taṣrīḥ bimaḍmoon al-Tawḍīḥ". Investigation: Muḥammad Bāsil 'Uyūn al-Sūd, (1st edition, Damascus: Dar Al-Qalam, 1418 AH).

Al-Ashmūnī, Abū al-Ḥasan 'Alī ibn Muḥammad. "Sharḥ Al-Ushmūnī". (1st edition, Beirut: Scientific Book House, 1419 AH).

Al-Anbārī, Abū al-Barakāt 'Abdur-Raḥmān ibn Muḥammad. "al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn". Investigation: Muḥammad Muḥyīddīn 'Abdul-Ḥamīd, (1st edition, Beirut: Modern Library, 1424 AH - 2003 AD).

Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā'īl. "Ṣaḥīḥ al-Bukhārī". Investigation: Muṣṭafá al-Bughā, (5th Edition, Damascus: Dar Ibn Katheer, 1414 AH).

Al-Taghlibī, 'Amr ibn Kulthūm, "dīwānih". (Collected, verified, and explained by: Emil Ya'qūb, (1st edition, Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1411 AH-1991 AD): 90.

Ḥasan, 'Abbās. "al-naḥw al-Wāfī". (15th Edition, Cairo: Dār al-Ma'ārif).

Al-Raḍī al-Istrābādhī, wa-Muḥammad ibn al-Ḥasan. "sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib". Investigation: Muḥammad al-zafzāf and others, (1st edition, Beirut: Scientific Book House, 1395, pictorial).

Al-Rummānī, Abū al-Ḥasan 'Alī ibn 'Īsá. "sharḥ al-Kitāb". Investigation: Dr. Sayf al-'Arīfī, PhD dissertation at Imam

Muhammad bin Saud University (1418 AH).
Riyāḍ, ʻĀdil. "muṣṭalaḥ al-takalluf fī al-dars al-Naḥwī mafhūmuhu wa-ahamm ashkāluhu". Dar Al- ʻUloom College Journal, 51, (2009 AD).
Al-Suhaylī, Abū al-Qāsim ʻAbdur-Raḥmān ibn Allāh. "natāʼij al-Fikr fī al-naḥw". (1st edition, Beirut: Scientific Book House, 1412 AH).
Al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn Abdullāh. "sharḥ Kitāb Sībawayh". Investigation: Aḥmad Mahdalī, wa-ʻAlī Sayyid ʻAlī, (1st edition, Beirut: Scientific Book House, 2008 AD).
Al-Suyūṭī, ʻAbdur-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Muzʹhir fī ʻulūm al-lughah". Investigation: Fuʼād ʻAlī Manṣūr, 1st Edition, Beirut: Scientific Book House, 1418 AH).
Al-Suyūṭī, ʻAbdur-Raḥmān ibn Abī Bakr. "sharḥ shawāhid al-Mughnī". Commentary: Muḥammad ibn Maḥmūd ibn al-Talāmīd al-Shinqīṭī, wa-Aḥmad Ẓāfir kojān, (Arabic Heritage Committee, 1386 AH).
Al-Suyūṭī, ʻAbdur-Raḥmān ibn Abī Bakr. "Hamʻ al-hawāmiʻ fī sharḥ jamʻ al-jawāmiʻ". Investigation: Dr. ʻAbdul-Ḥamīd Hindāwī ((1st edition, Egypt: Al-Tawqifiyyah Library).
Al-Shāṭibī, Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn Mūsá. "Al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ Khulāṣat al-Kāfiyah". Investigation: Dr. ʻAbdur-Raḥmān ibn Sulaymān al-ʻUthaymīn and others, (1st edition, Makkah Al-Mukarramah: Institute for Research and Heritage Revival, 1428 AH).
Al-Ṭanṭāwī, Muḥammad. "Nashʼat al-naḥw wa-tārīkh ashhar al-nuḥāh". Investigation: ʻAbdur-Raḥmān Muḥammad Ismāʻīl, (1st Edition, Egypt: Revival of Islamic Heritage Library, 2005 AD).
Al-ʻUkbarī, ʻAbdullāh ibn al-Ḥusayn. "masāʼil khilāfīyah fī al-naḥw". Investigation: Dr. Muḥammad Khayr Ḥalawānī, (Ist edition, Beirut : Dār al-Sharq al-ʻArabī, 1412h).
Al-ʻUkbarī, wa-ʻAbdullāh ibn al-Ḥusayn. "al-Lubāb fī ʻIlal al-bināʼ wa-al-iʻrāb". Investigation: Dr. ʻAbdul-Ilāh al-Nabhān, Wad. Ghāzī Ṭulaymāt, (1st Edition, Egypt: Revival of Islamic Heritage Library, 2005 AD).
Al-ʻAynī, Badr al-Dīn Maḥmūd ibn Aḥmad. "al-maqāṣid al-naḥwīyah fī sharḥ shawāhid shurūḥ al-alfīyah". Investigation: Dr. ʻAlī Fākhir and others, (1st edition, Cairo: Dar Al-Salam for Publishing and Distribution, 1431 AH).
Al-Fārisī, Abū ʻlī al-Ḥasan ibn Aḥmad. "al-Taʻlīqah ʻalá Kitāb

Sībawayh". Investigation: Dr. ‘Awaḍ ibn Ḥamad al-Qawzī, (1st edition, Cairo: Al-Amana Press, 1410 AH-1990 AD).

Al-Fārisī, Abū ‘lī al-Ḥasan ibn Aḥmad. "al-masā’il al-ḥalabiyyāt". Investigation: Dr. Ḥasan Hindāwī, ((1st edition, Damascus: Dar Al-Qalam, 1407 AH).

Al-Mubarrid, Muḥammad ibn Yazīd. "al-Muqtaḍab". Investigation: Muḥammad ‘bdālkhālq ‘Uḍaymah, (1st edition, Beirut, Dar Alam al-Kutub).

Al-Makhzūmī, ‘Umar ibn Abī Rabī‘ah. "dīwānih". Forwarded and footnoted by: Fāyiz Muḥammad, (2nd Edition, Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1416 AH).

Al-Murādī, al-Ḥasan ibn Qāsim. "Al-Janá al-Dānī fī ḥurūf al-ma‘ānī". Investigation: Dr. Fakhr al-Dīn Qabāwah, wa-Muḥammad Nadīm al-Fāḍil, (1st edition, Beirut: Scientific Book House, 1413 AH).

Al-Murādī, al-Ḥasan ibn Qāsim. "Tawḍīḥ al-maqāṣid". Investigation: ‘Abd-al-Raḥmān ‘Alī Sulaymān (1st edition, Beirut: Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1428 AH).

Al-Marzūqī, Abū ‘Alī Aḥmad ibn Muḥammad. "sharḥ Dīwān al-Ḥamāsah". Investigation: Gharīd al-Shaykh, wa-fahrasat : Ibrāhīm Shamsuddīn, (1st edition, Beirut: Scientific Book House, 1424 AH).

Muṣṭafá, ‘Abdul-Nabī Muḥammad. "ikhtilāf al-nuḥāh thmārh wa-āthāruh" master’s degree research at Omdurman University (Sudan: 2010).

Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf. "tamhīd al-qawā‘id bi-sharḥ Tas′hīl al-Fawā’id". Investigation: Dr. ‘Alī Muḥammad Fākhir and others, (1st edition, Cairo: Dar Al-Salam for Publishing and Distribution, 1428 AH).

Al-Naḥḥās, Abū Ja‘far Aḥmad ibn Muḥammad. "‘Umdat al-Kitāb". Investigation: Bassām al-Jābī, (1st edition, Beirut: Dar Ibn Hazm, 1425 AH).

١٣٨١
١٩٦١

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

# Journal of
## Arabic Language and Literature

Vol : 9

Jul - Sep 2023